الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/PV.1415
20 April 1998

ARABIC

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ أعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر حرفي للجلسة الخامسة عشرة بعد الألف والأربعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة)

تأبين السفير حمادي خويني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

بيان من الرئيس

اشتراك دول غير أعضاء في أعمال اللجنة الخاصة

طلبات استماع

تقارير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصويبه، وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضا، إن أمكن، في نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ومحاضر الجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

المحتويات (تابع)

مسألة بيتكيرن

مسألة سانت هيلانة

مسألة أقاليم أنغيلا وبرمودا وتوكيلاو وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الأمريكية وغوام ومونتسيرات

مسألة غوام

المعلومات المرسلة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة

تنظيم الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

تأبين السفير حمادي خويني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كما يذكر الأعضاء، تلقينا يوم ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بحزن نبأ وفاة السفير حمادي خويني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة.

فبالنيابة عن أعضاء اللجنة الخاصة وباسمي شخصيا، أود أن أطلب من ممثل تونس أن ينقل إلى حكومة تونس وإلى الأسرة المفجوعة تعازينا القلبية.

وأود أن أدعو أعضاء اللجنة الخاصة إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة إجلالا لذكرى السفير خويني.

وقف أعضاء اللجنة الخاصة مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

السيد مسعود (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن وفد بلدي، أعرب عن خالص الشكر على التعازي التي قمتم أنتم ، سيدي الرئيس، وأعضاء اللجنة الخاصة متلطفين بتقديمها إلينا بوفاة حمادي خويني يوم ١٥ حزيران/يونيه الماضي. ويمكنني أن أؤكد لكم أن هذه التعازي، التي تترك فينا عميق الأثر، ستبلغ إلى حكومتي وإلى أسرة الفقيد وإلى أعضاء الوفد التونسي.

ندعو الله أن يتغمد سعادة السيد خويني برحمته كي يرقد بسلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل تونس على هذه الكلمات. وفي أوقات كهذه، تفكر الشعوب والمجتمعات فيمن رحلوا. فلتساعدنا ذكراهم على العمل ونحن على قيد الحياة لصالح شعوبنا ونفعها.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أرحب بالأعضاء في هذه الدورة المستأنفة للجنة الخاصة.

إن أعضاء اللجنة ما فتئوا، منذ جلستنا العامة الأخيرة، مشغولين جدا. ولجنتنا الفرعية برئاسة سعادة السيد عمور عرضاوي، نائب الممثل الدائم لتونس، عقدت جلسات بانتظام وأكملت أعمالها في الوقت المحدد. والأعمال التي أنجزتها اللجنة الفرعية معروضة الآن على اللجنة لتنظر فيها. ولقد عمل أعضاء اللجنة الفرعية بجد وأجروا مشاورات لساعات طويلة كي يقدموا إلينا ما خلصوا إليه من استنتاجات وتوصيات. وإنني أدرك أن مقرر اللجنة الفرعية سيعرضها خلال جلسة يوم غد.

إن اللجنة كانت تجتمع أيضا، عند الحاجة، لمناقشة تنظيم أعمالها. علاوة على ذلك، أنشأت اللجنة فريقا عاملا مفتوح العضوية للنظر في كيفية زيادة تحسين فعالية عمل اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق الصياغة غير الرسمي المفتوح العضوية كي يقوم بإعداد تقرير الفريق العامل. ولقد اجتمع فريق الصياغة غير الرسمي المفتوح العضوية بضع مرات برئاسة السيد بنغالي ممثل سيراليون لإعداد تقريره وإنهائه، وهو التقرير الذي اعتمدته اللجنة بتوصية من الفريق العامل المفتوح العضوية. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بالشكر من السيد بنغالي ممثل سيراليون الذي ترأس تلك الاجتماعات وأنهى وضع التقرير الذي اعتمدته اللجنة. والتقرير وارد في الوثيقة A/AC.109/L.1795.

وقبل شهر، انعقدت في بورت موريسبي في بابوا غينيا الجديدة، في منطقة المحيط الهادئ، ثاني حلقة دراسية إقليمية بموجب خطة عمل للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وقد حضر أكثر من ثلث أعضاء اللجنة الحلقة الدراسية تلك التي وفرت مكانا لتبادل الأفكار القيمة بشأن مسألة إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ. وسيصدر تقرير الحلقة الدراسية تلك يوم ١٢ تموز/يوليه الذي سيعرض فيه المقرر التقرير على اللجنة.

هذه هي بعض الأنشطة التي قامت بها اللجنة استجابة لاقتراحات متكررة بأن تعيد اللجنة النظر في نهجها وطريقة عملها كي تحسن فعاليتها وبذلك تخدم، على نحو أفضل، مصالح الشعوب في ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومساعدتها على تحقيق التطلعات التي تصبو إليها. إن اللجنة واصلت في السنتين الماضيتين، وبغية التمشي مع التغيرات السريعة والتطورات التي تشهدها السياسة الطبيعية في العالم إجراء سلسلة من الإصلاحات التي تمكنها من مساعدة الأقاليم الجزرية الصغيرة المتبقية على نحو فعال ومن مواجهة التحديات المقبلة.

وكما يدرك الأعضاء، عقدت اللجنة في السنتين الماضيتين حلقتين دراسيتين إقليميتين، واحدة في منطقة البحر الكاريبي وأخرى في منطقة المحيط الهادئ. وكان الهدفان الرئيسيان لهاتين الحلقتين إعادة النظر في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتبقية، والتحقق من وجهات نظر وتطلعات شعوبها حيال مركزها في المستقبل. وكما يذكر الأعضاء، أعادت اللجنة التأكيد باستمرار على أن وجهات نظر الشعوب المعنية ينبغي أن تحتل المرتبة الأولى لدى وضع خطة عمل جديدة للجنة.

ومما سيذكر أن اللجنة قامت بهذه الأنشطة تمشيا مع أحكام خطة عمل للعقد الدولي، التي وافقت الجمعية العامة عليها في دورتها السادسة والأربعين في قرارها ١٨١/٤٦.

وفيما يتعلق بمحتوى بعض القرارات والمقررات التي كانت محل انتقاد في الماضي، أفهم أن أعضاء الأفرقة الإقليمية المعنية يجرون مشاورات بهدف إحداث التعديلات اللازمة على تلك النصوص لتصبح مقبولة على نطاق أوسع. وكما يدرك الأعضاء، فإن توصيات الفريق العامل التي اعتمدتها اللجنة توفر مرونة تكفي لإتاحة إجراء تعديلات على تلك النصوص. ويحدوني الأمل في أن الأعضاء، لدى وضع اللمسات الأخيرة على هذه القرارات والمقررات، سيستفيدون من هذه المرونة ويعملون وفقا لذلك.

وفي هذا الصدد، يجري التشاور أيضا بشأن تلك القضايا مع المنظمات الإقليمية المعنية التي كانت لنا دائما شريكا كاملا في عملية إنهاء الاستعمار - منظمة الوحدة الأفريقية ومحفل جنوب المحيط الهادئ والاتحاد الكاريبي، وكذلك مع الدول القائمة بالإدارة وهي الدول التي لا بد من تعزيز تعاونها أو استعادته.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة الخاصة ودولها الأعضاء أن تبحث بعين خلاقة عن طرق فعالة جديدة كيما تعزز إلى أقصى حد الجهود التي تبذلها للوفاء بالمهمة النبيلة، مهمة استئصال الاستعمار من على وجه الأرض بحلول عام ٢٠٠٠. وهذه الطرق الخلاقة لا ينبغي أن تكون فعالة وبناءة فحسب بل ينبغي أيضا أن تنظر فيما يتجاوز تقرير المصير، كافلة أن يكون لجميع مواطني الأقاليم المعنية حق التمتع بفرص أكبر ومشاركة أوسع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعاتهم.

وقد رأيت، ونحن نستهل الدورة المستأنفة، أنه قد يكون من المفيد أن أشاطر الأعضاء هذه الآراء في البداية.

اشتراك دول غير أعضاء في أعمال اللجنة الخاصة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن وفد بوليفيا طلب الاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة في هذه الدورة. فهل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على الطلب؟

تقرر ذلك.

طلبات استماع

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى طلب استماع تم تعميمه في المذكرة ٩٣/١٢، يتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

وإذا لم يكن هناك اعتراضات، هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على قبول هذا الطلب؟

تقرر ذلك.

تقارير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة

مسألة بيتكيرن (A/AC.109/L.1799)

مسألة سانت هيلانة (A/AC.109/L.1800)

مسألة أقاليم أنغيلا وبرمودا وتوكيلاو وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الأمريكية وغوام ومونتسيرات (A/AC.109/L.1796)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **أفهم أن مشروع القرار الموحد الوارد في الوثيقة** A/AC.109/L.1796 **سيكون متاحا غدا حينما يعرض مقرر اللجنة الفرعية جميع التقارير ذات الصلة.**

مسألة غوام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **أود أن أبلغ الأعضاء أنني تلقيت إشارة من الآنسة لورديس بنجلينان، ممثلة حاكم غوام، عن رغبتها في الإدلاء ببيان في هذه المرحلة. ورهنا بموافقة الأعضاء، ووفقا للإجراء المتبع، أقترح أن تدعوها اللجنة إلى الإدلاء ببيان.**

تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت الآنسة لورديس بنجلينان مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **أعطي الكلمة الآن للآنسة بنجلينان.**

الآنسة بنجلينان (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **اسمحوا لي أن أعرب، نيابة عن الحاكم جوزيف ف. آدا، حاكم إقليم غوام غير المتمتع بالحكم الذاتي، عن تقديرنا العميق لإعطائنا هذه الفرصة للظهور مرة أخرى أمام هذه اللجنة لنشاطرها بعض المعلومات عن الحالة الراهنة في غوام.**

تود حكومتي أن تعرب عن خالص امتنانها لكم، سيدي الرئيس، وللجنة الخاصة ولحكومتكم على الاستقبال الرائع الذي حظيت به حكومتي في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعنية بإنهاء الاستعمار، والمعقودة في بورت موريسبي، بابوا غينيا الجديدة. إن حكومتي تقدر عاليا الفرصة التي واتتنا للإعراب عن آرائنا بشأن تطور مركز غوام السياسي، والطريقة التي قابلت بها اللجنة هذه الآراء.

إننا نؤمن إيمانا قويا بأن عمل هذه اللجنة ما زال يمثل جزءا هاما من عملية إنهاء الاستعمار المصدق عليها دوليا، وما زلنا نتطلع قدما إلى جهود أخرى من الأمم المتحدة تلقي مزيدا من الضوء على الظروف التي تواجهها شعوب الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومما أسعدنا حقا، في هذا الصدد، الصياغة المستخدمة في مشروع القرار المتعلق بغوام، الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1796، **والذي اعتمدته اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمساعدة، في الأسبوع الماضي.**

وقد سعدنا لا لأن مشروع قرار هذا العام يتضمن تحسينات هامة فحسب، بل لأنه أيضا دليل على أن شواغل غوام سمعت ونوقشت واتخذ بشأنها إجراء. ويسرنا أيما سرور أن نهج اللجنة كان نزيها وواقعيا.

وفي هذه المرحلة نود أن نشير إلى أن حكومتي ما زالت منخرطة في مشاورات بناءة مع الدولة القائمة بالإدارة، تتعلق بسعي غوام إلى الحكم الذاتي وتقرير المصير. وعلى الرغم من أن الدولة القائمة بالإدارة قطعت اتصالاتها الرسمية بهذه اللجنة، فإن حكومتي تود أن تكرر التأكيد على اعتقادها بأن الحوار المتواصل بين الدولة القائمة بالإدارة وهذه اللجنة سيؤدي حقا إلى قدر أكبر من التفاهم وإلى عملية أكثر إيجابية، ويحدونا الأمل في أن يتسنى التوصل في المستقبل القريب إلى مستويات جديدة من التفاهم.

وكما ذكرت آنفا فيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بغوام، فإن حكومتي في غاية الامتنان لأن مشروع القرار هذا تناول بالتحديد، ولأول مرة، معايير دولية هامة تنطبق على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد عالجت اللجنة الفرعية بنزاهة مسألة تضمين إشارات إلى عملية المساعي المتعلقة بمركز غوام السياسي، والسرد الوقائعي لاتصالاتنا بالدولة القائمة بالإدارة في هذه العملية. ونحن نتطلع قدما إلى الاستمرار في إطلاع اللجنة أولا بأول على التقدم المحرز في اتصالاتنا بالدولة القائمة بالإدارة بعد استئناف المناقشات الخاصة بالمركز السياسي مع الإدارة الجديدة.

ونود أن نثني على اللجنة الفرعية لمعالجتها مسألة الهجرة في مشروع القرار، ونعتقد أن هذا سيرقى بقرار الأمم المتحدة المتعلق بغوام إلى مستوى جديد. فكما يدرك الأعضاء كانت مسألة الهجرة وامتصاص شعب شامورو في وطنه تشكل منذ وقت طويل مصدر قلق في غوام. والواقع أنه في الاستفتاء الذي أجري عام ١٩٨٧ على قانون كمنولث غوام المقترح، أعرب شعب غوام مباشرة عن رأيه في هذا الأمر، ودعا إلى تغيير برنامج الهجرة الذي تنفذه الدولة القائمة بالإدارة. ولا يمكن المغالاة في حساسية اللجنة لهذا القلق، ولا في تقديرنا لاعتراف اللجنة به. فما من شك في أن هذه القضية تعد شغلنا الشاغل في جهودنا المتعلقة بالمركز السياسي.

والحقيقة هي أن قانون كمنولث غوام، كما يدرك الأعضاء جميعا، يدعو إلى أن يقوم شعب غوام الأصلي - الشامورو - بممارسة حق تقرير مصير غوام - أي البت في مركز غوام بعد إنهاء الاستعمار. وكما لاحظنا من قبل، فمن المؤسف أنه ما زال يتعين تعريف معنى كلمة "مصير" في عملية تقرير مصير غوام وإنهاء استعمارها. ومع ذلك، فبالنظر إلى تأثير الهجرة على غوام، واتساقا مع الاتفاقية الدولية، يتعين تحديد القرار المتعلق بإنهاء استعمار غوام بطريقة تعترف بحق الشعب الأصلي في السيادة على وطنه. وتضمين اللجنة إشارة إلى هذه الحقوق السياسية لشعب شامورو عنصر إضافي من شأنه أن يعزز القرار المتعلق بمسألة غوام.

وفي هذه المرة يسرني أن ألاحظ أنه قد أحرز بعض التقدم فيما يتصل بمركز إعادة الأرض التي استولت عليها الدولة القائمة بالإدارة في غوام. ورغم أن سند الملكية الفعلي للأرض لم ينقل، ورغم أنه لا يزال يتعين على الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم بقدر كبير من العمل بشأن طلب غوام إصلاح الطريقة التي تعاد بها الأراضي المستولى عليها على الصعيد الفيدرالي، هناك مجالات منفصلة حصل فيها تحرك في الآونة الأخيرة تستحق الاهتمام، حقا، وأود أن أعلم اللجنة بآخر المعلومات عن هذه التطورات.

أولا، في بداية هذا الشهر أصدرت اللجنة المستقلة المعنية بنقل القاعدة وإغلاقها والتابعة للدولة القائمة بالإدارة حكما ضد رأي القوات العسكرية واتفقت بدلا من ذلك مع قيادة غوام، بقيادة الحاكم جوزيف ادا، بالتصويت بالتوصية بإغلاق المحطة الجوية البحرية آغانا، التي تسمى تيان، على غوام. وهذا الإجراء، إذا وافق كونغرس الولايات المتحدة عليه، سينقل منشآت ثمة حاجة إليها ومطارا إلى الحكومة المحلية من أجل التوسيع المخطط لصناعة النقل الجوي في غوام. وقد وافق الرئيس التنفيذي للدولة القائمة بالإدارة فعلا على توصيات اللجنة، وسيتخذ الجهاز التشريعي للدولة القائمة بالإدارة إجراء في غضون الشهرين القادمين. وهذا التطور، الذي بدأه زعماء غوام في ١٩٨٩، سيدعم حقا التنمية الاقتصادية المتزايدة في غوام.

ثانيا، من المقرر أن يعقد الكونغرس في نهاية تموز/يوليه جلسة استماع بشأن اتخاذ إجراء لإعادة ملكية ٢٠٠ ٣ اكر إلى شعب غوام اعتبرها العسكريون أرضا فائضة منذ ١٩٧٧. ورغم أن حكومتنا تسعى بنشاط من أجل إعادة هذه الأراضي الفائضة منذ سنوات كثيرة، يخالجنا إيمان مجدد بأن ينجح هذا التطور الأخير. وتسعى حكومتنا إلى استخدام هذه الممتلكات لصالح شعب غوام، الذي أخذت منه هذه الأراضي منذ أكثر من أربعة عقود.

وأخيرا، من المقرر أن يعقد في غوام في أوائل السنة المقبلة "مؤتمر قمة الأرض" يضم شعب غوام وبضع وكالات تابعة للدولة القائمة بالإدارة لديها مصلحة في ممتلكات غوام. وسيقوم المشاركون بدراسة أوجه تعقد مسألة الأرض في غوام، مركزين على المظالم التاريخية المحيطة بالاستيلاء على الأرض في وطننا. وسيتيح هذا المحفل لغوام فرصة أخرى لأن تتابع بقوة الأسلوب الذي تعاد به الممتلكات إلى شعب غوام ولأن تجدد دعوة غوام إلى القيام بعملية ثنائية لتقييم الممتلكات من الأرض.

وفي هذا المقام، أقترح بتواضع أن تقيم اللجنة نتائج هذه المسائل المتصلة بالأرض. وبينما يبدو أن معظم التطورات ليس من المحتمل أن يؤثر على فحوى مشروع القرار، يسعد حكومة إقليم غوام أن تعلم

اللجنة بالتقدم المحرز في إغلاق محطة آغانا الجوية البحرية - أي إعادة تييان - قبل اجتماع اللجنة الرابعة في وقت لاحق من هذه السنة. وعلاوة على ذلك، حيث أن الفقرة الأولى من ديباجة مشروع القرار الخاص بغوام تتعرض بالتحديد للمناقشات بشأن إغلاق محطة آغانا الجوية البحرية، قد يكون من المناسب أن تلاحظ اللجنة كون القرار الخاص بمحطة آغانا الجوية البحرية نهائيا وهي تصدر توصياتها إلى اللجنة الرابعة.

وهناك نقطة أخيرة بشأن مشروع القرار المتصل بغوام نود أن نسجلها فيما يتصل بالفقرة ١. إن استخدام كلمة "should" في هذه الفقرة يفيد بأن ممارسة غوام لتقرير المصير قد تحد منها المصالح العسكرية للدولة القائمة بالإدارة. وإن وضع هذا الشرط بالنسبة لإجراء تقرير المصير يتناقض مع جميع المعايير الدولية الخاصة بتقرير المصير، وبتحديد أكثر، مع الفقرتين ٢ و ٤ من الجزء ألف من مشروع القرار، اللتين تؤكدان من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير. وكما لاحظنا في الماضي، قد تكون "would" أو "Does" أكثر مناسبة.

وهناك مسألة أخرى يثيرها الجزء ألف من مشروع القرار نعتقد أنها جديرة بالذكر تتصل بالفقرة ١١ وتجربة غوام الأخيرة لموقف الدولة القائمة بالإدارة بخصوص عضويتنا في برنامج البيئة الإقليمية في جنوب المحيط الهادئ. تدعو الفقرة ١١ من الجزء ألف من مشروع القرار الدولة القائمة بالإدارة إلى أن:

"تعزز التعاون فيما بين ... حكومات الإقليم والمؤسسات الإقليمية"

وهذه عملية من الواضح أن من المهم أن تشارك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فيها بعد تحررها من مركز استعماري.

ومما أصابنا بخيبة أمل حقا أن نلاحظ اليوم أن سياسة الدولة القائمة بالإدارة لاستبعاد غوام من العضوية الكاملة في برنامج البيئة الإقليمية في جنوب المحيط الهادئ قد أعلنت مؤخرا. وفي الوقت الذي أيد فيه أشقاؤنا وشقيقاتنا جميعهم في المحيط الهادئ، بالإضافة إلى الحكومات المتروبولية ذات المصالح في المحيط الهادئ، مبدأ المشاركة الكاملة والمتساوية للأقاليم في هذه المنظمة الإقليمية خلال تسع ساعات و ١٣ صوتا أثناء جلسة حاسمة من جلسات برنامج البيئة الإقليمية في جنوب المحيط الهادئ في أبيا بساموا الغربية، في الشهر الماضي، كانت سياسة الدولة القائمة بالإدارة، للأسف، تتمثل بحرمان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من المشاركة الكاملة.

إن هذا الإجراء الذي اتخذته الدولة القائمة بالإدارة مؤخرا محزن حقا في ضوء الحقيقة أن ممارسة المشاركة الكاملة من جانب جميع أعضاء هذا البرنامج قد اعتمدتها العضوية الكاملة بما فيها الدولة القائمة بالإدارة، منذ ١٠ سنوات وقد أسفرت عن امتلاك شعوب المحيط الهادئ لصوت مباشر في مسائل بيئتهم. واليوم أخمد ذلك الصوت. وبالتالي لم يكن أمام حكومتنا من خيار إلا أن تنسحب من النظر في هذا الموضوع حتى لا تؤدي إلى مزيد من تأخير إنشاء هذه الهيئة البيئية الإقليمية الهامة. ونتطلع بالتأكيد إلى نجاح هذه المنظمة الهامة، التي ستكفل سلامة البيئة التي نتشاطرها جميعا في المحيط الهادئ. ومع ذلك، لا يمكننا أن نقبل المشاركة فقط على أساس الأحكام المقبولة وفقا للسياسة الحالية للدولة القائمة بالإدارة. ونعتقد أن موقف الدولة القائمة بالإدارة متشدد أكثر لما ينبغي، خصوصا بالنظر إلى أن ادعاءها الوحيد بالحق في المشاركة في المنظمة يقوم على مركز أقاليمها في المحيط الهادئ.

ونحن واثقون بأن تقريرنا عن بعض الظروف القائمة التي تؤثر على غوام يساعد اللجنة في النظر في مشروع القرار. ويسعدنا أن نلاحظ أن تحسين مشروع القرار جعله أفضل من القرارات الصادرة في السنوات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، يسعدنا أن نذكر التقدم المحرز فيما يتعلق بالإمكانيات التي تبدو متاحة لإعادة ممتلكات غوام التي استولت عليها الدولة القائمة بالإدارة. ومع ذلك، نشعر بخيبة الأمل لأن نسجل تشددا لا مبرر له اتسمت به بعض العناصر في إجراءات الدولة القائمة بالإدارة، ونعتقد أنه من اللازم اتباع نهج أكثر استنارة.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نعرب عن تقديرنا المخلص لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء اللجنة الخاصة الآخرين على اهتمامكم بالمسائل المتصلة بتجاوزنا المركز الاستعماري. دانكولو نا سي يو اوس ما اسي - أشكركم جزيل الشكر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر الآنسة بنجلينان على المعلومات التي قدمتها للجنة. إذا لم يرغب عضو من أعضاء اللجنة في الإدلاء بأية تعقيبات أو توجيه أية أسئلة تتصل ببيانها، فإنني أدعوها إلى ترك المقعد المخصص لها.

تركت الآنسة بنجلينان المقعد المخصص.

المعلومات المرسلة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة (A/AC.109/1160 و L.1798)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **فيما يتعلق بهذا البند أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى التقرير الذي أعده الأمين العام، والوارد في الوثيقة A/AC.109/1160. ومعروض على الأعضاء أيضا في الوثيقة A/AC.109/L.1798 مشروع قرار بشأن المسألة، أعده الرئيس.**

نظرا لعدم وجود أية تعليقات في هذا الوقت، ستواصل اللجنة النظر في البند في جلستها القادمة بهدف البت في مشروع القرار.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **قبل رفع الجلسة، وبغية تسهيل أعمالنا حسبما ورد في المذكرة ٩٣/٩ المؤرخة ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٣ فيما يتعلق بالجدول المؤقت للاجتماعات، أود أن أذكر الأعضاء الراغبين في المشاركة في المناقشات المتصلة بالمصالح الاقتصادية الأجنبية والأنشطة العسكرية والترتيبات التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم وتنفيذ الإعلان من جانب الوكالات المتخصصة بأن عليهم الاتصال بالأمانة العامة غبّ رفع هذه الجلسة.**

وبغية تسهيل عمل اللجنة ومن أجل تمكين المقرر من إعداد وتقديم تقرير اللجنة في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٣ إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، فإنه ينبغي بذل جميع الجهود للانتهاء من معظم البنود المدرجة في جدول الأعمال خلال الأسبوعين القادمين. ومع ذلك، وبما أن بعض البنود يجري النظر فيها في محافل أخرى، مثلا، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الإقليمية، فإن من المستصوب أن تنتظر اللجنة نتيجة تلك المناقشات قبل البت في هذه البنود أو اتخاذ قرارات بشأنها. ومن شأن هذا أن يتضمن أن اللجنة قد يتعين عليها أن تعقد اجتماعا أو اجتماعين في الفترة الأخيرة من شهر آب/أغسطس لاتخاذ إجراء بشأن هذه البنود. فضلا عن ذلك، سنقوم بطبيعة الحال بتعديل برنامجنا حسب الاقتضاء، وهذا يتوقف على توافر الوثائق الضرورية.

ومن أجل الاستخدام الأمثل لموارد خدمات المؤتمرات المخصصة للجنة في هذا الدورة، أود مناشدة الأعضاء بذل جميع الجهود لحضور اجتماعاتنا في الوقت المحدد وأن يكونوا على استعداد للتكلم في اليوم الذي أدرجت أسماؤهم فيه.

إن برنامج الأسبوعين القادمين مثقل بالأعمال نسبيا ويتضمن الاستماع إلى ملتمسين بشأن عدد من الأقاليم. وينبغي للجنة أيضا أن تبت في عدد من مشاريع المقررات خلال الفترة نفسها. وبالتالي أناشد جميع الأعضاء أن يكونوا على استعداد، حتى نستطيع أن نستغل إلى أقصى درجة الوقت والموارد المتاحة لنا.

وفيما يتعلق بمشروعات المقررات المتصلة بالمصالح الاقتصادية الأجنبية، والأنشطة العسكرية والترتيبات، وتنفيذ الإعلان من قبل الوكالات المتخصصة، أود أن أذكر بأنه قدمت اقتراحات في نطاق فريق الصياغة غير الرسمي المنبثق عن الفريق العامل المفتوح العضوية مؤداها أنه بدلا من اضطلاع المكتب بمهمة صياغة النصوص، ينبغي لجميع الأعضاء المشاركة على أساس غير رسمي. وكما تعلمون، في الاجتماع ١٤١٤، المعقود في ٢٨ أيار/ مايو، ومن أجل تسهيل صياغة تلك القرارات والمقررات، قمت بحث الأعضاء على التشاور مع مجموعاتهم الإقليمية. وأفهم أن الأعضاء كانوا يتشاورون في هذا الصدد، ويحدوني الأمل بأن اللجنة ستنتهي من هذه المشاريع دونما إبطاء. وبالتالي أقترح على الأعضاء الراغبين في الاشتراك في فريق الصياغة غير الرسمي أن يكونوا على استعداد للقيام بذلك في أسرع وقت ممكن، وأن عليهم الاتصال بالأمانة العامة.

سيعقد الاجتماع القادم للجنة غدا صباحا في الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥